ملخصات الخبراء
سياسة إقليمية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

المحادثات الإيرانية السعودية: الدوافع والتعقيدات والسيناريوهات المحتملة

علي نجات

٣ نوفمبر ٢٠٢١

الملخص: انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية منذ يناير/كانون الثاني 2016، بعد أن هاجم محتجون إيرانيون سفارة الرياض في طهران وقنصليتها في مشهد إثر إعدام رجل الدين السعودي الشيعي نمر باقر النمر. لكن بعد ست سنواتٍ من الخلافات السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبَيْن، شهدت الشهور الأخيرة تهدئةً كبيرةً بين طهران والرياض، وكان خطاب المسؤولين السعوديين والإيرانيين ونبرتهم خلال الأشهر الماضية إيجابيَّيْن بشأن العلاقات بين البلدين. وتُسهِم عوامل عديدة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في تغيير سلوك القوتَيْن الإقليميتَيْن لتخفيف التوتُّر في العلاقات والتغلُّب على الأزمات. ونظراً إلى المصالح المتبادلة وحاجة البلدين إلى استتباب الأمن، عقدت إيران والسعودية من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول الماضي أربع جولاتٍ من المحادثات استضافها العراق لتحسين العلاقات بين البلدين ومناقشة القضايا الثنائية والإقليمية والدولية. لكن رغم أن طهران والرياض أجرتا أربع جولاتٍ من المحادثات في العاصمة العراقية بغداد، فإن بعض العوامل كأزمة انعدام الثقة بين البلدين والإصرار على اللعبة الصفرية وعدم وجود تنازلاتٍ بين الطرفَيْن ومعارضة بعض الفاعلين الإقليميين لها تأثير سلبي في عملية التفاوض بين أهم دولتَيْن إقليميتَيْن في منطقة الشرق الأوسط. لذلك، تحاول هذه الدراسة من خلال تحليل القوى الدافعة، استكشاف السيناريوهات المستقبلية للمحادثات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية.

المقدمة

شهدت العلاقات الإيرانية السعودية العديد من التقلُّبات منذ انتصار الثورة عام 1979 وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومن ثَمَّ يمكن تقسيمها إلى ثلاث فتراتٍ من التعاون والتنافس والصراع وفقًا للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية التي تحدِّد نوع العلاقة بين هاتين الدولتين.

انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ يناير/كانون الثاني 2016، بعدما هاجم محتجون إيرانيون سفارة الرياض في طهران، والقنصلية السعودية في مشهد، إثر إعدام رجل الدين السعودي الشيعي البارز نمر النمر. وقد أدت التوترات والخلافات بين إيران والسعودية في السنوات الماضية إلى اشتداد حدَّة الصراع، ودفعت البلدين نحو حالة الحرب الباردة. ولكن بعد ست سنواتٍ من الخلافات السياسية وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبَيْن، عقدت إيران والسعودية من أبريل/نيسان إلى سبتمبر/أيلول 2021 أربع جولاتٍ من المحادثات استضافها العراق لمناقشة القضايا الثنائية والإقليمية والدولية.

وقد شهدت الشهور الأخيرة تهدئةً كبيرةً بين طهران والرياض، وكان خطاب المسؤولين السعوديين والإيرانيين ونبرتهم خلال الأشهر السبعة الماضية إيجابيَّيْن بشأن العلاقات بين البلدين. وفي أحدث التصريحات وأهمها قال العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، أمام الدورة الـ 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة، إن «إيران دولة جارة، ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأوَّليَّة معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة، والتمهيد لتحقيق تطلُّعات شعوبنا في إقامة علاقات تعاون مبنيَّة على الالتزام بالمبادئ والقرارات الشرعية والدولية، واحترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية». وفي هذا الصدد، قال حسين أمير عبد اللهيان، وزير الخارجية الإيراني، خلال لقاء صحفي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن المحادثات بين المسؤولين الإيرانيين والسعوديين بنَّاءة، مضيفًا أن طهران قدَّمت مقترحات ديناميكية لتحقيق السلام في اليمن.

لذلك، تسلِّط هذه الورقة الضوءَ على مستقبل المفاوضات والعلاقات الإيرانية السعودية، وهو ما فرض مجموعةً من الأسئلة التي سوف تسعى هذه الورقة التحليلية إلى الإجابة عنها: ما الأسباب التي دفعت طهران والرياض ومدى استعدادهما للتفاوض بعد ست سنواتٍ من قطع العلاقات الدبلوماسية؟ وما هي معوقات تقدُّم محادثات طهران والرياض؟ وأخيرًا، ما هي السيناريوهات التي يمكن تصورها لاستمرار المفاوضات ومستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين؟

أسباب انعقاد المحادثات الإيرانية السعودية ودوافعها

تُظهر الجولات الأربع من المحادثات بين إيران والسعودية رغبة وحاجة هذين البلدين لتهدئة التوتُّر في العلاقات والتغلُّب على الأزمات. وتُسهِم عوامل عديدة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية في تغيير سلوك المملكة العربية السعودية وإيران والميل إلى تخفيف التوتُّر في العلاقات والتغلُّب على الأزمات.

أحد الدوافع الداخلية والأسباب الرئيسة لرغبة طهران في إجراء المحادثات مع الرياض واستمرارها، هو الخروج من الضغوط الاقتصادية الهشَّة. حيث يعاني الاقتصاد الإيراني من التراجع منذ ثلاث سنواتٍ على الأقل، فيما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأخيرة. وفي أحدث البيانات، قال غلام حسين شافعي، رئيس غرفة التجارة الإيرانية، في سبتمبر/أيلول 2021: «إن الناتج المحلي الإجمالي الإيراني الذي كان 445 مليار دولار في عام 2017 بالسعر الحالي، انخفض بنسبة 57 في المائة إلى 191 مليار دولار في عام 2020. وأدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2017 و2020 إلى خفض ترتيب إيران من المرتبة 26 في الاقتصاد العالمي في عام 2017 إلى المرتبة 51»[1].

إلى جانب ذلك، ارتفع التضخم في إيران بشكل مطرد منذ انسحاب الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب من الاتفاق النووي. فوفقًا لتقرير مركز الإحصاء الإيراني، كان متوسط معدل التضخم في إيران خلال أغسطس/آب 2021 بمقارنة سنوية 45.2 بالمائة[2]. وهو أعلى معدل تضخم سنوي في إيران منذ عام 1994، في حين بلغ معدل التضخم ذروته 49.4 في المائة.

وقد تدهور اقتصاد إيران بعد انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018، وفرض العقوبات الأمريكية التي تسبَّبت في انخفاضٍ كبيرٍ في الصادرات النفطية، والانخفاض الشديد في قيمة الريال الإيراني الذي بلغ أضعف مستوى له أمام الدولار. حيث يبلغ الريال الإيراني الآن نحو 275 ألف ريال للدولار مقارنة بـ 32 ألف ريال مقابل دولار واحد وقت إبرام اتفاق طهران النووي لعام 2015 مع القوى العالمية. وقد ذكر الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني أنَّ إيران خسرت بما لا يقل عن 150 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات بسبب هذه العقوبات[3].

واشتدَّت الضغوطات الاقتصادية على إيران بعد جائحة فيروس كورونا المستجد. حيث تسبَّبت أزمة فيروس كورونا في تدهور الاقتصاد الإيراني الذي يعاني أصلًا من التعثُّر. وأدى التضخُّم المرتفع الناجم عن الأزمة الاقتصادية في السنوات الماضية في إيران إلى احتجاجاتٍ في مدن مختلفة. وهو ما كان له تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية سلبية على إيران.

ومن ثَمَّ فإن طهران في حاجة إلى حوافز اقتصادية؛ لأن الوضع في البلاد يتدهور بسرعة. لذلك، تحاول طهران تقليص حجم العقوبات الدولية المفروضة عليها من خلال مفاوضات فيينا، وعقد محادثات موازية مع المملكة العربية السعودية، لتخفيف التوترات واستئناف العلاقات مع الرياض. وتأمل طهران في أن تقنع الرياض بألَّا تتخذ موقفًا سلبيًّا من مفاوضات إحياء الاتفاق النووي.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن سبب رغبة طهران في التفاوض والحوار مع الرياض هو وقف مسار التطبيع مع تل أبيب وتقليص دور إسرائيل في المنطقة، وخاصةً دول الجوار. لأن المملكة العربية السعودية ليست لاعبًا منعزلًا في الشرق الأوسط، بل لديها علاقات جيدة ووثيقة مع الدول العربية والإسلامية. وهذا يعني أن التطبيع وتحسين العلاقات الإسرائيلية السعودية لن يقتصر على العلاقات الثنائية، وستتجه دولٌ عربية أخرى في المنطقة تدريجيًّا نحو توقيع اتفاقية سلام وتطبيع العلاقات وتوسيع التعاون مع إسرائيل. ومن ثَمَّ فإن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ووجودها بالقرب من حدود إيران وقيام تحالف دفاعي إقليمي تشارك فيه إسرائيل، بالإضافة إلى خلق تهديداتٍ أمنية لطهران، كل ذلك سيؤدي إلى عزلة نسبية لإيران في المنطقة، ويُضعف علاقات إيران مع دول الجوار ويغيّر ميزان القوى في المنطقة. وهذا لا يتماشى مع سياسات طهران. كما حذَّر المسؤولون السياسيون والعسكريون في طهران مرارًا وتكرارًا من دخول إسرائيل إلى المنطقة، وانتقدوا عدَّة مرات الإمارات العربية المتحدة والبحرين لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وفتح السفارات رسميًّا. ولهذا السبب، فإن أحد أسباب رغبة إيران في الحوار مع الرياض هو وقف مسار التطبيع، وهو الأمر الذي تناوله على الأرجح ممثلو طهران في الجولات الأربع السابقة من المحادثات في بغداد.

أما على الصعيد الدولي، فإن أهم دوافع إيران لمواصلة المحادثات هو كسب دعم السعودية والتأثير في الأوروبيين والولايات المتحدة في مفاوضات فيينا من خلال إظهار حسن نيتها لحلِّ القضايا الإقليمية. فإن أحد متطلبات طهران لتهدئة التوترات مع السعودية هو إنهاء الخلافات حول برنامجها النووي بهدف تخفيف العقوبات الدولية. لذلك، فإن أحد التحديات التي تواجه برنامج إيران النووي هو قلق بعض الجهات الإقليمية الفاعلة، كالمملكة العربية السعودية التي طلبت عدَّة مرات خلال الشهور الأخيرة الانضمام إلى مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن بواسطة أطراف الاتفاق النووي، لكن إيران رفضت الطلب، مؤكدةً أن لا علاقة للرياض بهذه المفاوضات.

وترى طهران أن وجود دول جديدة في مفاوضات فيينا بشأن استعادة الاتفاق النووي سيؤدي إلى تعقيدها؛ لذا تحاول طهران تسريع عملية التوصُّل إلى اتفاق نووي عبر المحادثات مع الرياض. كما ترى إيران في الحوار مع السعودية فرصةً لتعزيز موقفها في المفاوضات بشأن الملف النووي. فالانخراط في الحوار مع الرياض، وإبداء مستوى من الإيجابية والمرونة من المحتمل أن يدفع المملكة إلى التخلي عن مطلبها، أي المشاركة في المحادثات النووية؛ لأن مشاركتها ستعيق التوصُّل إلى اتفاق، وستزيد من الشروط والقيود على البرنامج. ومن الممكن أن يؤدي الحوار بين طهران والرياض إلى حلِّ قضية البرنامج النووي الإيراني بسرعة أكبر. ففي الجولة الأولى من المحادثات في بغداد، سعت إيران إلى الحصول على دعم السعودية لأيِّ اتفاق يتمُّ التوصُّل إليه في محادثات فيينا بشأن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي.

بالإضافة إلى إيران، هناك الكثير من الأسباب والدوافع المصنَّفة على ثلاثة مستوياتٍ جعلت الرياض تعيد حساباتها فيما يتعلَّق بالحوار مع طهران وتخفيف حدَّة التوتُّر. فعلى المستوى المحلي، هدف السعوديون من الدخول في المحادثات مع الإيرانيين واستئناف العلاقات إلى تخفيف الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد، وهبوط أسعار النفط، وتكلفة حرب اليمن. فالضربات المتلاحقة من جائحة فيروس كورونا وتهاوي إيرادات النفط وارتفاع تكلفة الحرب في اليمن قد أرهقت اقتصاد السعودية، أكبر مصدِّر للنفط في العالم. وعلى إثر تصاعد الأزمات المالية، تحوَّلت السعودية من دولة توفر أموالًا طائلة من عائدات النفط والعمرة والحج إلى أحد أكبر المقترضين في المنطقة العربية[4].ويبدو أن تهاوي الإيرادات المالية لا يرجع إلى النفط فقط، بل امتدَّ إلى انهيار إيرادات أخرى مهمَّة، ومنها السياحة. وقد أدى تفاقم أزمة الإيرادات إلى اندفاع الحكومة نحو اللجوء إلى الاحتياطي الذي شهد نزيفًا حادًّا في الفترة الأخيرة. وفي ظل تراجع الإيرادات بسبب أزمة كورونا، اضطرَّت المملكة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية وصفتها بـ «المؤلمة».

وقد حذَّر صندوق النقد الدولي من اندثار ثروات السعودية في عام 2035، إذا لم تتخذ إصلاحات جذرية في سياساتها المالية التي ترتكز أساسًا على عائدات النفط. الأمر الذي جعل خيارات السعودية محدودةً من أجل مساندة اقتصادها المنهك، وخاصةً في ظل فشل خطط تنويع الاقتصاد، التي روَّج لها ولي العهد محمد بن سلمان طيلة السنوات الماضية. حيث يسعى ولي العهد السعودي إلى حشد كل الموارد والطاقات لينفذ برامجه الاقتصادية والاجتماعية الطموحة والمهمَّة سياسيًّا بالنسبة إليه. ولدى المملكة خطط مختلفة للتطوير والانتقال من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد غير نفطي، وأن تصبح مركزًا اقتصاديًّا في المنطقة، ويتطلب تحقيق ذلك الكثير من الاستثمار الأجنبي. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق رؤية 2030 ومشروع نيوم الاقتصادي والخطط الاقتصادية الأخرى في ظل هذه الظروف الاقتصادية والحرب في اليمن، خاصةً أن التكاليف الباهظة للحرب اليمنية قد أدَّت إلى تآكل احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي.فانخفضت الأصول الاحتياطية الأجنبية لمؤسسة النقد السعودية بنسبة 1.8 بالمئة على أساس شهري، حتى أبريل/نيسان 2021، إلى 440.75 مليار دولار، منخفضة 8.2 مليارات دولار. وكانت الأصول الاحتياطية الأجنبية للمملكة، بلغت 448.95 مليار دولار حتى مارس/آذار الماضي السابق له. وحسب تقرير صدر عن البنك المركزي السعودي، فإن تراجع الاحتياطيات الأجنبية في أبريل/نيسان، هي الأدنى في أكثر من عشر سنوات، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2010 حينما بلغت 438.4 مليار دولار[5]. فوفقًا لبعض التقارير الغربية، تكلف الحرب اليمنية السعودية أكثر من 150 مليون دولار يوميًا[6]. وتذهب تقديرات إلى أنَّ السعودية تكبَّدت ما يزيد على 100مليار دولار بسبب حرب اليمن[7]. وبما أن تحقيق رؤية 2030 يتطلب استقرارًا سياسيًّا واقتصاديًّا، فإن الرياض تحاول تحقيق ذلك من خلال سياسة تخفيف التوترات وإنهاء الأزمات الأمنية والاقتصادية، بما في ذلك تخفيض حدَّة التوتُّر مع طهران.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن الدافع الرئيس للسعوديين لإجراء محادثاتٍ مع إيران وضرورة تطبيع العلاقات مع طهران هو إنهاء الحرب في اليمن. فلم تحقق الحرب في اليمن الأهدافَ التي حدَّدتها السعودية فحسب، بل واجهت المملكة أيضًا مشاكل أمنية وسياسية وعسكرية واقتصادية مختلفة بالطبع. ويُعَدُّ الصراع في اليمن -الذي تريد السعودية بشدَّة أن تخرج منه- مفتاحَ رغبة الرياض في استئناف العلاقات مع طهران والتغلُّب على التوترات في السنوات الماضية.

لقد أصبحت حرب اليمن تشكل مأزقًا مزدوجًا للسعودية، فبالإضافة إلى التكلفة المادية والإحراج الداخلي الذي تسبِّبه هجمات الحوثيين بالطائرات المسيرة والصواريخ البالستية على الأراضي السعودية، كالمنشآت النفطية والمطارات والقواعد العسكرية في جدة وجازان ونجران وخميس مشيط والعاصمة الرياض، فإن الحرب باتت تضرُّ بسُمعة المملكة خارجيًّا، وهو ضرر تجاهلته إدارة ترامب، ولكنه بات محركًا أسياسيًّا لإدارة بايدن، التي كان واحدًا من أوائل القرارات التي اتخذتها رفع الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية، والإعلان عن وقف دعم العمليات العسكرية السعودية في اليمن. فعلى عكس دونالد ترامب، الذي كان داعما للسلوك السعودي، وخاصةً ملف الصراع في اليمن، أظهر جو بايدن أنه يعارض تصرفات الرياض في اليمن قولًا وأفعالًا من خلال تعليق صفقة السلاح مع السعودية، وإزالة جماعة أنصار الله اليمنية من قائمة الجماعات الإرهابية، وإيقاف دعم التحالف العربي على المستويين العسكري واللوجستي.

وقد عطلت الحرب في اليمن العديد من خطط ولي العهد السعودي محمد بن سلمان؛ لأن هذه الحرب التي دخلت عامها السابع فشلت في تحقيق أهدافها، إضافة إلى التكاليف العسكرية الباهظة على السعوديين. ومن ثَمَّ فإن استئناف العلاقات السعودية مع إيران يمكن له أن يُسهِم إسهامًا كبيرًا في إنهاء الحرب في اليمن؛ لأن الرياض تدرك أن مفتاح وقف الحرب ليس في أيدي الحوثيين فحسب، بل في أيدي طهران أيضًا. ولدى السعوديين أملٌ في أن يؤدي تخفيف التوترات مع إيران إلى قيام طهران بتسهيل إنهاء الحرب في اليمن. لذلك، من المحتمل أن يوفر بدء الحوار مع إيران فرصةً لحل الحرب اليمنية، ولهذا السبب حظيت كيفية إنهاء الحرب وتقاسم السلطة في اليمن باهتمامٍ كبيرٍ على طاولة المفاوضات بين طهران والرياض، وكان ملف الحرب اليمني المحورَ الرئيس للمحادثات بين الممثلين الإيرانيين والسعوديين خلال الجولات الأربع من الحوار في بغداد.

أما على الصعيد الدولي، فإن أحد المتغيرات الرئيسة التي دفعت الرياض إلى استئناف الحوار مع طهران والاستعداد للتفاوض هو تغيُّر نهج واشنطن بسبب وصول الإدارة الأمريكية الجديدة وسياسات الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن نحو المملكة العربية السعودية. فبعد رحيل دونالد ترامب، فَقَد السعوديون حليفًا دوليًّا مهمًّا، خصوصًا أن الإدارة الأمريكية الجديدة قد تسعى إلى فتح قضايا حرجة للمملكة، منها اغتيال جمال خاشقجي، وقضية حقوق الإنسان، وحرب اليمن لمعاقبة السعودية، وخاصةً ولي العهد، محمد بن سلمان.

لهذا السبب اتخذت المملكة العربية السعودية خطواتٍ لتهدئة علاقاتها مع قطر وبدرجة أقل مع تركيا بعد فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. كما تندرج الرغبة في استئناف العلاقات مع إيران وإجراء أربع جولاتٍ من المحادثات مع طهران في الإطار نفسِه. وعلى وجه الخصوص، فإن الرياض واثقةٌ من أن الولايات المتحدة لن تفعل أيَّ شيء للإطاحة بالنظام الحاكم في إيران، وستحتاج في النهاية إلى التعاون الاقتصادي واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع طهران لتحقيق الاستقرار.

كما أدى فشل سياسة الضغط القصوى تجاه إيران، وسياسة الإدارة الأمريكية الجديدة وتوجُّهها للعودة إلى الاتفاق النووي مع إيران، وسعي الولايات المتحدة لتقليل انخراطها في منطقة الشرق الأوسط والتركيز على التهديدات الاستراتيجية التي تواجهها، والتي حدَّدتها وثيقة الأمن القومي لإدارة بايدن بأنها تتمثَّل

في الصين وروسيا، وسحب بطاريات صواريخ «باتريوت» من السعودية، والإفراج عن الوثائق السرية المتعلِّقة بهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان، أدى كل ذلك إلى استنتاج المملكة أنه لم يعُد من الممكن الوثوق بالولايات المتحدة الأمريكية. ولهذا السبب حاولت السعودية تغيير سياستها الإقليمية.

تحديات وعقبات أمام المحادثات الإيرانية السعودية

رغم أن السعودية وإيران أجرتا أربع جولاتٍ من المحادثات في بغداد، فإن بعض العوامل لها تأثير سلبي في عملية التفاوض. **فإحدى العقبات** أمام المفاوضات هي تأكيد البلدين على الشروط المسبقة. فقد أكَّدت الرياض مرارًا على شروط مسبقة، كتغيير سلوك إيران في المنطقة لبدء المحادثات. وقال ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، لقناة العربية في 28 أبريل/نيسان الماضي: «أي تحسُّن في العلاقات بين طهران والرياض سيكون مشروطًا بتغيير في سلوك إيران». كما قال وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان: «إن المملكة العربية السعودية مستعدَّة للتفاوض مباشرة إذا غيَّرت إيران سلوكها». والشرط الأساسي الثاني لدى السعودية، هو عودة إيران إلى التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق النووي. أما الشرط الثالث والمهم، فهو وقف إطلاق النار في اليمن أو على الأقل وقف الهجمات التي تستهدف الأراضي السعودية. كما اشترطت إيران على السعودية قبل إعادة فتح السفارات والعلاقات الدبلوماسية التوقفَ عن دعم المعارضة وتقديم أي دعم سياسي أو إعلامي أو مالي لها. وعلى رأس هذه الشروط وقف دعم السعودية لـ «جيش العدل»، ومقره في بلوشستان، جنوب شرقي إيران، ومنظمة مجاهدي خلق الإيرانية، وفصائل المعارضة الأحوازية. إذ تتهم طهران الرياض بتقديم دعم وتمويل لهجمات الجماعة المسلحة التي كانت تُنفذ بحق جهات أمنية وعسكرية تابعة للنظام الإيراني. كما طلبت إيران من السعودية وقف عمل القنوات والمواقع الإخبارية الناطقة بالفارسية، التي تمولها السعودية مباشرة[8].

والعقبة الثانية أمام المحادثات الإيرانية السعودية، هي أزمة انعدام الثقة. في الحقيقة، إن أزمة عدم الثقة بين البلدين عميقة جدًّا، والمسؤولون في البلدين متشائمون من نوايا بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، قال وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، في أكتوبر/تشرين الأول الجاري: «نحن قلقون بشكل بالغ من التجاوزات الإيرانية التي تتناقض مع ما تعلنه إيران من سلمية برنامجها النووي». وبعد أربع محادثاتٍ بين إيران والسعودية في العراق، لا يزال انعدام الثقة في العلاقات بين البلدين سائدًا، والتراشق الإعلامي بين الدولتَيْن ما زال مستمرًّا حول عدَّة قضايا. فمن جهة، تتهم طهران السعودية بدعم الجماعات الإرهابية والانفصالية، ومن جهة أخرى تتهم الرياض إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وتسليح الحوثيين وتهديد الملاحة البحرية وتعريض الشحن البحري للخطر. بعبارة أخرى: إن الخارجية الإيرانية تدعو السعودية للتخلي عن ما وصفته بسياستها التوسُّعية والمؤجِّجة للحروب في المنطقة، بينما ترى الرياض أن الاستقرار لن يأتي إلَّا بمعالجة سلوك طهران وتصرفاتها.

أما **العقبة الثالثة** أمام المحادثات الإيرانية السعودية، فهي عدم وجود التنازل ومنح الامتيازات بين الطرفَيْن. فإيران والسعودية ليس لديهما رغبة حقيقية في تجاوز لعبة المجموع الصفري، وهما مترددّتان في تقديم امتيازات لبعضهما البعض. ولذلك، بعد مضي أربع جولات من المفاوضات، لم تتنازل طهران والرياض عن بعضهما البعض. وفي حين كان من المتوقَّع أن تتهيَّأ أجواء مواتية بعد الاجتماعات، وأن

تنخفض هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيرة على الأراضي السعودية، أو أن يدعم المسؤولون السعوديون محادثات فيينا بشأن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، إلَّا أن العكس هو ما حدث تمامًا. فقد استمرت انتقادات المسؤولين السعوديين واتهاماتهم لبرنامج إيران النووي وبرنامجها الصاروخي، واشتدَّت هجمات الحوثيين بعد المحادثات. ويُعَدُّ شهر سبتمبر/أيلول 2021 واحدًا من أكثر الشهور الأخيرة التي صعَّدت فيها جماعة أنصار الله من هجماتها ضد المنشآت المهمَّة في المملكة العربية السعودية.

وأما **العقبة الرابعة** أمام تقدُّم المفاوضات الإيرانية السعودية، فهي وجود العديد من الملفات الشائكة والقضايا المعقَّدة والمثيرة للجدل بين الدولتَيْن. فقد قُطعت العلاقات السياسية بين إيران والسعودية مرتَيْن منذ قيام الثورة الإسلامية. ولا تزال الخلافات بين هاتين الدولتين في مختلف المجالات مفتوحةً. وأسباب العداء العميقة على خلفية التباين المذهبي والتنافس الجيوسياسي راسخةٌ في نظر كلٍّ من طهران والرياض. ويدعم البلدان حلفاء متنافسين في حروب بالوكالة في اليمن وسوريا ومناطق أخرى. وتريد كلٌّ من السعودية وإيران أن تكونا القوة المهيمنة في المنطقة. واجتياز هذا الموقف يتطلب تقليص الخلافات الطائفية والجيوسياسية والتخلي عن اللعبة الصفرية[9].

أما **العقبة الخامسة** والأخيرة أمام المفاوضات بين طهران والرياض، فهي معارضة بعض الفاعلين الإقليميين. فعلى الرغم من ترحيب الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فإن بعض الجهات الفاعلة في المنطقة لن تكون راضيةً عن تحسُّن العلاقات بين طهران والرياض، وستحاول عرقلة عملية التفاوض وإفشالها. وتُعَدُّ إسرائيل أحد اللاعبين الرئيسين في المنطقة، وتخشى من استئناف العلاقات بين طهران والرياض؛ لأن أيَّ تغيير في العلاقات السعودية الإيرانية سيكون له تأثير مباشر في مصالح إسرائيل وموقفها ووضعها الأمني ، وسيجبر إسرائيل على إعادة النظر في استراتيجيتها الإقليمية. لأن هذه الاستراتيجية قامت حتى الآن على أساس تعريف إيران بـ «العدو المشترك» للسعودية وإسرائيل[10]. وإن التحوُّل في العلاقات السعودية الإيرانية من مرحلة الصراع إلى التنافس أو التعاون يضع تل أبيب وحدها في تحمُّل عبء مواجهة إيران. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحسين العلاقات بين طهران والرياض يعزِّز العلاقات بين الدول العربية الأخرى وإيران، مما يضرُّ بمسار التطبيع.

السيناريوهات المحتملة

السيناريو الأول: نجاح المحادثات

نجاح المحادثات هو أحد السيناريوهات المحتملة لمستقبل المفاوضات الإيرانية السعودية. فالقوى الدافعة، كالمصالح المتبادلة، وحاجة البلدين إلى استتباب الأمن، والأسباب الاقتصادية لكلا البلدين، وتجاوز اللعبة الصفرية والتركيز على اللعبة غير الصفرية، ومنح تنازلات بين الطرفَيْن، ونجاح محادثات فيينا وعودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، وتقليص دعم واشنطن للسعودية، كل ذلك يعزِّز من تحقيق هذا السيناريو.

وقد شهدت الشهور الأخيرة تهدئةً كبيرةً بين طهران والرياض، وكان خطاب المسؤولين السعوديين والإيرانيين ونبرتهم خلال الأشهر الماضية إيجابيَّيْن بشأن العلاقات بين البلدين. وسبق أن أكَّد ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، أن «المملكة تطمح إلى إقامة علاقة طيبة مع إيران باعتبارها دولة جارة وتريد أن تكون مزدهرة». وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، في بيان أصدره تعليقًا

على تصريحات محمد بن سلمان، إن إيران ترحّب بتغيير نبرة المملكة. وقال العاهل السعودي، الملك سلمان بن عبد العزيز، إن «إيران دولة جارة، ونأمل أن تؤدي محادثاتنا الأوَّليَّة معها إلى نتائج ملموسة لبناء الثقة". ورحَّب أيضًا المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بتصريحات العاهل السعودي، قائلًا إنَّ «إيران والسعودية عقدتا خلال الشهور الماضية مباحثات منتظمة»، واصفًا إياها بأنها «جيدة». وقال وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في مؤتمر صحفي بالعاصمة اللبنانية، إن «الحوار بين إيران والسعودية بنَّاءٌ ويسير في الاتجاه الصحيح، ويصبُّ في مصلحة البلدين والمنطقة عمومًا".

في الحقيقة، إن ظروف المنطقة والأوضاع المتوترة في الشرق الأوسط قد تدفع الطرفَيْن في اتجاه الحوار والتوصُّل إلى تسوية تخدم مصالحهما. وهذا يجسِّد مقولة ونستون تشرشل: «لا عداء دائم، ولا صداقة دائمة، بل مصالح دائمة». فكانت الجولة الرابعة من المحادثات الإيرانية السعودية تحمل أجواء تفاؤل بتهدئة التوتُّر بين أبرز قوتَيْن إقليميتَيْن في الشرق الأوسط. حيث تشير المحادثات الأخيرة إلى تحوُّل دبلوماسي بين أكبر دولتَيْن عاشتا صراعًا في الشرق الأوسط. فالأخبار المُسرَّبة من المحادثات الأخيرة توحي بأن الإيرانيين والسعوديين اتفقوا على الخطوط العريضة لخارطة الطريق لحلِّ مسألة اليمن، وإنشاء طريق دولي سريع يربط بين مدينة مشهد الإيرانية ومكة المكرمة مرورًا بمدينة كربلاء العراقية، والسماح للمملكة بالاستثمار في العراق وسوريا في المستقبل دون التعرض لمضايقات من قِبَل الفصائل المقربة من إيران.

ومن الواضح أنَّ إيران والسعودية تريدان استمرار المحادثات واستئناف العلاقات الدبلوماسية، وذلك لمجموعة متنوِّعة من الأسباب المحلية والإقليمية والدولية. فإذا كانت الرغبة في الخروج من المستنقع اليمني ووصول إدارة بايدن إلى السلطة السببَيْن الرئيسَيْن اللذين جعلا السعودية تغيِّر خطابها نحو إيران وتفتح الباب أمام مباحثات معها، فإنَّ محادثات فيينا بشأن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي ووقف مسار التطبيع مع إسرائيل يمثلان السببَيْن الرئيسَيْن اللذين يدفعان إيران إلى الحوار مع المملكة العربية السعودية.

ويمكن القول إنه إذا وضعت إيران والسعودية الاعتماد على المصالح المشتركة على جدول الأعمال، فإنه يمكن للمرء أن يأمل في تحسين العلاقات. وتُظهر تجربة العلاقات الثنائية في العقود الماضية أن هذين البلدين لديهما القدرة ليس فقط على إقامة علاقة جيدة، بل التحرك نحو التعاون. فعلى سبيل المثال، قررت طهران والرياض خلال رئاسة علي أكبر هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي بدء التعاون في المنطقة، فكانت خطوة ناجحة.

السيناريو الثاني: توقف المحادثات

أما السيناريو التالي الذي يمكن تصوُّره بخصوص مستقبل المحادثات الإيرانية السعودية، فهو تعليق المحادثات. فقد عقدت طهران والرياض حتى نهاية سبتمبر/أيلول أربع جولات، ثلاث منها في عهد حكومة حسن روحاني، والجولة الرابعة هي الأولى في عهد حكومة الرئيس الإيراني المحافظ إبراهيم رئيسي. وقد توقفت المحادثات بين الطرفَيْن أكثر من ثلاثة أشهر بسبب انتقال السلطة التنفيذية في إيران. لذلك يمكن القول إنه بسبب حدث غير متوقع، مثل تصاعد التوترات بين إيران والولايات المتحدة من جهة وإيران وإسرائيل من جهة أخرى وتعيين رئيس وزراء جديد في العراق، فإن سيناريو توقف

المحادثات بين إيران والسعودية سيناريو مرجَّح. خاصةً أن رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي هو الوحيد الذي نجح في كسب ثقة السلطات في طهران والرياض. فقد قام منذ توليه الحكم بزياراتٍ إلى طهران والرياض وناقش مع مسؤولي هاتين الدولتَيْن قضية الوساطة وحل النزاع. وقد استفاد مصطفى الكاظمي من علاقاته مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والقادة الإيرانيين لرأب الصدع وخلق حراك محفز للحوار بين السعودية وإيران، لا سيما أن الكاظمي حضر بعض اللقاءات من بينها الجولة الرابعة للحوار[11].

ومع انتهاء ولاية حكومة مصطفى الكاظمي، تُطرح تساؤلات بشأن مصير الوساطة العراقية بين إيران والسعودية ومدى اقتناع الحكومة المقبلة باستكمال جهود الكاظمي. ويعتقد بعض الخبراء أن الحكومة المقبلة في بغداد ستكمل ما بدأ به الكاظمي في مساعي التهدئة؛ لأن حكومة الكاظمي حصلت على تأييد كل القوى السياسية الفاعلة للوساطة بين ايران والسعودية، على اعتبار أن لهذه الوساطة صلةً مباشرةً بأمن العراق واستقراره، وأن نجاحها أمرٌ مهمٌّ في هذا الإطار. لذلك فمن غير المتوقَّع أن تتوقف الجهود؛ لأن حكومة الكاظمي كانت تؤدي دورًا في حثِّ الطرفَيْن على تحديد مواعيد للقاء وتهيئة الأجواء، واحترمت رغبتهما في عدم التحدُّث لوسائل الإعلام عن فحوى تلك اللقاءات مراتٍ كثيرة. لكن يعتقد بعض الخبراء أن الحكومات العراقية المتعاقبة اعتادت إلغاء جميع الخطوات والتفاهمات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات السابقة، وهو ما عرقل تحقيق تقدُّم يُذكَر في بناء الدولة خلال السنوات الماضية[12]. ومع ذلك، حتى إذا كانت الحكومة العراقية الجديدة متردِّدة في استضافة محادثات طهران والرياض، فإن العديد من الدول -كعمان وقطر- مستعدَّة لمواصلة المحادثات، وستستأنف المفاوضات بعد التعليق.

السيناريو الثالث: فشل المحادثات

أما السيناريو الثالث الذي يبرز فيما يتعلَّق بمستقبل المفاوضات، فهو فشل المحادثات لعدَّة أسباب، منها فشل مفاوضات فيينا، وحدوث تغيير إيجابي في سياسة الولايات المتحدة تجاه السعودية، واستمرار اتهامات طهران والرياض ضد بعضهما البعض، والإصرار على اللعبة الصفرية وعدم وجود تنازلاتٍ بين الطرفَيْن.

وتشمل القضايا التي تؤثر في مستقبل المحادثات والعلاقات الإيرانية السعودية: الملف النووي الإيراني ومفاوضات فيينا. فإذا وصلت محادثات فيينا إلى طريق مسدود، سيكون لها تأثير سلبي للغاية في الحوار الإيراني السعودي. وفي حال فشل المفاوضات النووية الإيرانية، فإن سيناريو فشل الحوار السعودي الإيراني سيكون ناجحًا.

في الحقيقة، إن المملكة العربية السعودية التي رحَّبت بقرار ترامب بشأن الانسحاب من الاتفاق النووي واستئناف العقوبات ضد إيران، ليس لديها مصلحة في عودة الولايات المتحدة إلى الملف النووي. لأن السعوديين يعتبرون استمرار العقوبات على طهران متماشيًا مع مصالحهم، فمع استمرار العقوبات الدولية ستكون طهران أقلَّ قدرةً على متابعة أهدافها الإقليمية. لكن المسؤولين السعوديين يرون أن عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي ورفع العقوبات وتخفيف الضغط على طهران يعزِّز من وضع إيران السياسي والاقتصادي، ويزيد من قوة محور المقاومة في المنطقة.

إلى جانب ذلك، فإن إصرار طهران والرياض على اللعبة الصفرية، وعدم منح امتيازات وتنازلات بين الطرفَيْن سيؤدي إلى فشل المفاوضات في المستقبل. فلا تريد إيران والسعودية تقديم تنازلات لبعضهما البعض، خاصةً أن الطرفَيْن يرغبان في نتائج مختلفة للحوار، فإيران تأمل أن يقود إلى استئناف العلاقات مع السعودية ونجاح محادثات فيينا، في الوقت الذي ترغب فيه الرياض في حلِّ المشاكل الأمنية، وبخاصة نهاية الحرب في اليمن ووقف الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة على أراضيها.

في الواقع، لم يكن الحوار بين الرياض وطهران مبنيًا على رغبة حقيقية في حلِّ الخلافات بين الجانبَيْن والأزمات في المنطقة، لكن الظروف غير المواتية للجانبَيْن دفعت البلدين إلى طاولة المفاوضات؛ لأن كليهما بحاجة إلى هذه المفاوضات وإلى نتائجها. خاصةً أن الحكومة السعودية كانت ترفض أيَّ وساطات مع إيران، في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، حيث كانت الرياض تضع شروطًا تعجيزية وتشترط قبل إجراء أيِّ مفاوضات مع طهران تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة. لذلك يمكن تسمية الحوار الحالي بين طهران والرياض في هذه الظروف بـ «مفاوضات طارئة».

وعلى الرغم من التصريحات الإيجابية لمسؤولي طهران والرياض وعقد أربع جولاتٍ من المحادثات، فإن الأجواء لا تزال ملتهبةً بين البلدين واتهامات المسؤولين مستمرة. فعلى سبيل المثال، بعد أيام قليلة من الحوار الرابع، أكَّدت المملكة على لسان مندوبها الدائم بالأمم المتحدة، عبد الله المعلمي، «أن استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بكميات تتجاوز الحدَّ المسموح به يمثل تهديدًا لأمن دول المنطقة». وعلَّق مستشار الممثلية الإيرانية الدائمة في منظمة الأمم المتحدة، حيدر علي بلوجي، خلال كلمته التي جاءت في اجتماع اللجنة الأولى للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، ادعى خلالها «أن السعودية وإسرائيل استخدمتا كل طاقتيهما لتقويض عملية الاتفاق النووي طوال فترة المفاوضات النووية».

في الحقيقة، إن إيران والمملكة العربية السعودية تمثلان نوعَيْن مختلفَيْن من الخطاب والرؤى، ويمكن أن تكونا قادرتَيْن على تقليل التوتُّر مع بعضهما البعض، لكن القضاء على التوترات يخضع لتغييراتٍ واسعة النطاق في أسسهما الفكرية والهوية، وهو أمر غير محتمل في الوضع الحالي. وبالنظر إلى عمق الخلافات بين البلدين وتعدُّد أسبابها، يصعب توقُّع حصول تقدُّم سريع في المفاوضات بين إيران والسعودية، خاصةً بعد إجراء أربع جولاتٍ من المحادثات، فقد أعلن وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، أن المفاوضات لا تزال في مرحلتها «الاستكشافية». لذلك، يعتقد بعض الخبراء أنه من المرجَّح أن تبقى جلسات المحادثات مجرَّد محادثات لا طائل منها.

الخاتمة

على الرغم من ترحيب طهران والرياض مرارًا بإنهاء الخلافات واستئناف العلاقات، فإن هناك عددًا من القضايا المعقَّدة والمتوترة بين أهم دولتَيْن وقوتَيْن إقليميتَيْن في منطقة الشرق الأوسط. فتضارب الآراء وتعارض المصالح وتصورات النُّخب عن التهديدات والرؤية المتشائمة السائدة حول العلاقات بين طهران ورياض في السنوات الأخيرة، جعلت الحوار الثنائي صعبًا ومعقدًا بشكل خاص. ومع هذا، تشير الدلائل والتصريحات الإيجابية لمسؤولي طهران والرياض إلى إمكانية سيناريو نجاح المفاوضات واستئناف العلاقات وفتح السفارات بين البلدين في المستقبل القريب. لكن نجاح المحادثات الإيرانية السعودية لا يعني التعاون بين الجانبَيْن، بل انتقال نوع العلاقات من مرحلة الصراع والعداء الحاد إلى المنافسة في المنطقة.

وبطبيعة الحال، لن تؤدي التوترات بين طهران والرياض إلى خلق تحدياتٍ للبلدين فحسب، بل ستؤثر أيضًا في دول أخرى في المنطقة. لذلك، كان الصراع الإيراني السعودي أحد أهم التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على مدى السنوات الست الماضية. فعلى سبيل المثال، إن تصعيد سباق التسلُّح وإبرام صفقات أسلحة بمليارات الدولارات من قِبَل دول المنطقة، وانتشار الإرهاب والتطرف، واستمرار الحرب في اليمن، وتنامي الانقسامات العِرقية والدينية في العالم الإسلامي، وتكثيف التنافس الإقليمي، كل ذلك من أهم نتائج الصراع بين طهران والرياض.

وختامًا، إن تهدئة التوترات وتقليص الخلافات، ووقف التصعيد في العلاقات السعودية الإيرانية، والتحوُّل في العلاقات من مرحلة الصراع إلى المنافسة التعاونية، كل ذلك يمكن أن يخفف التوتُّر، ويزيد من الاستقرار، ويُحل السلام الهشَّ محلَّ الصراع الحاد في المنطقة، وإلَّا فإن الشرق الأوسط سيستمر في زيادة التوترات وعدم الاستقرار في المستقبل، وسيكون ذلك في مصلحة إسرائيل فقط في المنطقة.

المراجع

1. «رییس اتاق بازرگانی ایران: تولید ناخالص داخلی ایران طی سه سال ۵۷ درصد سقوط کرده است»، (رئيس غرفة التجارة الإيرانية: انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لإيران بنسبة 57 بالمائة خلال 3 سنوات)، وكالة أنباء انتخاب، 20 سبتمبر/أيلول 2021، على الرابط:
/638663/https://www.entekhab.ir/fa/news
2. «نرخ تورم سالانه»، (معدل التضخم السنوي)، مركز آمار إيران (مركز الإحصاء الإيراني)، أغسطس/آب 2021، على الرابط:
15830/https://www.amar.org.ir/news/ArticleType/ArticleView/ArticleID
3. «حسن روحاني: قیمت دلار می‌بایست معقول می‌بود» (حسن روحاني: كان يجب أن يكون سعر الدولار معقولًا)، وكالة أنباء تسنيم، 26 سبتمبر/أيلول 2020، على الرابط:
2u.pw/aVDzX//:https
4. «اعترفت بالعجز وستلجأ للاقتراض .. هل أوشك عصر الثراء السعودي على الأفول؟»، العدسة، 6 مايو/ أيّار 2021، على الرابط:
2u.pw/FUny2//:https
5. طارق خالد، «السعودية.. الاحتياطي الأجنبي بأدنى مستوى خلال 10 سنوات»، الأناضول، 31 مايو/ أيّار 2021، على الرابط:
https://2u.pw/avga9
6. «كم أنفقت السعودية على حربها في اليمن؟»، الخليج أونلاين، 4 مارس/آذار 2019، على الرابط:
http://khaleej.online/GJX7y4
7. Yoel Guzansky and Ari Heistein, "Saudi Arabia's War in Yemen Has Been a Disaster", March 25, 2018, available at: https://nationalinterest.org/feature/saudi-arabias-war-yemen-has-been-disaster-25064
8. مصطفى الزواتي، «تفاصيل التفاهمات السعودية الإيرانية الأخيرة»، عربي بوست، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2021، على الرابط:
2u.pw/Ytc9i//:https
9. علی نجات، «مذاکرات عربستان سعودی و ایران؛ ضرورت‌ها و موانع»، (المحادثات السعودية الإيرانية: الضرورات والعقبات)، ضمن كتاب **إيران ودول الجوار**، طهران: مركز الدراسات السياسية والدولية، 2021، ص 253.
10. Yoel Guzansky and Sima Shine, "A Possible Thaw in Iranian-Saudi Tensions: Ramifications for the Region and for Israel", Nov 3, 2019, available at: https://www.inss.org.il/publication/a-possible-thaw-in-iranian-saudi-tensions-ramifications-for-the-region-and-for-israel
11. علي نجات، «العراق ومحاولات العودة إلى الساحة الإقليمية»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، ص 5، على الرابط: 7568/10/2021/https://www.bayancenter.org
12. براء الشمري، «ما مصير الوساطة بين السعودية وإيران بعد الانتخابات العراقية؟»، العربي الجديد، 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، على الرابط:
2u.pw/FaRam//:https

عن المؤلف:

علي نجات، كاتب وباحث إيراني متخصص في شؤون الشرق الأوسط، حصل على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من جامعة العلامة طباطبائي في طهران. يعمل حاليًا مدرس زائر في جامعة بيام نور الإيرانية، ومدير وحدة دراسات التطرف والإرهاب في مؤسسة طهران للتعاون الأمني الدولي وباحث في مركز الدراسات الإستراتيجية للشرق الأوسط. تشمل اهتماماته البحثية: السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط، والأزمة السورية، والحركات الإسلامية في العالم العربي. ولديه عدد من الكتب والأبحاث باللغة الفارسية والعربية والإنكليزية منها كتب: «الشرق الأوسط: الآن والمستقبل»، و«الأزمة السورية: الجذور والأبعاد والعواقب»، و«الأزمة السورية والفاعلين الإقليميين»، و«داعش من النشوء إلى الإنحدار»، و«السلفية السورية»، و«بوكو حرام: من الدعوة السلمية إلى الجهاد المسلح».

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

SharqStrategic

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH